بعد مضي أكثر من عشر سنوات على توزيعها

منطقة الثعالبة تعاني الإهمال

منطقة الثعالبة التي تقع شرقي العاصمة بغداد ما زالت تعاني الاهمال وتردي الخدمات البلدية بالرغم من ان سكنتها يذكرون بانها قد انشئت قبل فترة تناهز العشر سنوات لكنها مع ذلك تتطلع الى غد افضل ومساواة مع بقية المناطق القريبة منها من خلال اهتمام الدوائر الخدمية المعنية ببناء البنى التحتية و بالرعاية لكي يشعر المواطنون فيها بأنهم جزء من هذا الوطن

بغداد/ محمود النمر

... ولحل المشاكل العديدة التي تعانيها منطقة الثعالبة التي تقع خلف سيطرة الشعب ومنطقة العشرة فيها تعد من اكثر المناطق اهمالا اذ انها تزخر بالمسطحات المائية التي يتعذر على المواطن اجتيازها خاصة بعد هطل الامطار لكنهم مع ذلك يأملون بتغيير الواقع نحو الافضل ويطالبون بمشاريع يمكن ان تجعل من حياتهم في هذه المنطقة ايسر واكثر ملاءمة للواقع.

سألنا المواطن عباس ابو خالد عن المعاناة والصعوبات في منطقة الثعالبة فرد بالقول: منذ عشر سنوات نسكن هنا ولا احد يسأل عنا وكأننا خارج هذا البلد ،ولا اعرف ما السبب مع اننا ضمن خارطة بغداد وليس خارجها.. الغريب إننا نسمع الكثير من الوعود والتصريحات الرنانة ولكن لم نر شيئا متجسداً على ارض الواقع قدمنا الكثير من الشكاوى الى امانة العاصمة من خلال الصحف وحتى الاذاعات المحلية وعبرهواتف المسؤولين فلم نحصل على شيء يذكر ،نتمنى ان تحظى هذه المنطقة ببعض الاهتمامات ولو بالحدود الدنيا.

وعما يعنيه بالحدود الدنيا قال :اعني بذلك انه بدل تبليط الشوارع بالاسفلت ان تبعث امانة بغداد بمعداتها من اجل تسوية الشوارع التي اصبحت بحالة لا تستطيع السيارات اجتيازها او المساعدة في شفط المياه التي تشكل عوائق صعبة للمواطنين.

اما الحاجة ام وهاب فقالت : هذه المنطقة يسكنها البسطاء من الناس واشعر بانهم اهلي واقاربي ..لا يعوزنا سوى الخدمات المحرومة منها هذه المنطقة نعني الكثير في فصل الشتاء وفي فترة الامطار ويتعذر فيها الوصول الى الشارع العام يعاني اولادي الكثير لمجرد وصولهم الى الشارع العام والمشكلة الثانية هي مشكلة المياه الراكدة التي تتحول الى برك اسنة وتحيط بالبيوت وكاننا نعيش في الاهوار بعض الطيور التي كنت اراها في الريف وجدتها هنا في مواسم الامطار!!اعتقد بانها حسبت المنطقة من اهوار الجنوب ، احسد الناس الذين تشق الشوارع المعبدة مناطقهم واتساءل مع نفسي متى تصلنا الخدمات التي نحلم بها وهل هناك من يسمع الشكوى ؟ .

وليد وطالب جامعي يضطر الى تغليف حذائه باكياس النايلون في كل مرة يذهب فيها لكي يصل للشارع ويتساءل: كيف للصحافة ان تسكت على هذا وهي تمثل السلطة الرابعة ؟ وهذه المنطقة للفقراء ولو كانت لاحد المسؤولين لكان الامر يختلف تماما عن هذا الذي نعانيه، تصور نحن ننقطع عن العالم في الساعة الخامسة عصرا هناك مواطنون من سكنة هذه المنطقة لايحصلون حتى على خدمة المولدات الكهربائية الاهلية لانهم يعيشون في منازل متفرقة من خلالكم اتوجه بالسؤال الى جميع الذين يشرفون على قطاعات الخدمات، الانتخابات القادمة ولن يترشح منها الا من يخدم الشرائح الفقيرة التي مازالت تعاني العوز والحرمان

في حين يقول الحاج ابو علي البهادلي : عندما كنا نعيش في ريف العمارة على نهر الهدام في الميمونة كانت لدينا وسائل نتنقل بها في اي وقت اذا ما حصل عندنا طارئ ونذهب الى المدينة حتى في الليل في حالة المرض والطوارئ وفي هذا المكان نحن منقطعون تماما عن الخدمات ،المدارس بعيدة والاولاد يتعبون من الذهاب يوميا عبرالطين والمياةالاسنة التي ترى صورها لعل من يراها من المسؤولين يعطف على حالنا ولكني اقول يجب ان تكون القسمة صحيحة على المناطق ونحن لاحول ولا قوة لنا ونصبر.

وعندما سألنا المواطن ابا زياد قال : هناك خيبة امل اذ كنا نظن ان الخدمات سوف نراها قريبا ولكن لم يحصل هذا وبقينا على حالنا السابق بلا اي التفاتة من قبل المسؤولين على الخدمات نحن اصحاب البيوت البعيدة بلا ماء ولا كهرباء وحتى بلا مدارس والاطفال يلاقون صعوبات في الذهاب مع العلم هذه المنطقة لم تعامل كبقية المناطق القريبة مثل الحسينية القريبة منا ..اريد ان ابيع بيتي واذهب الى منطقة اخرى ولكن لم احصل على السعر المناسب مقابل الاسعار المرتفعة في المناطق الاخرى وهذه هي المصيبة .

نحن من خلال هذا التقرير الذي يحمل بعض هموم شريحة تفتقر الى الخدمات وتعيش حالة من اهمال والمعاناة، نود من المسؤولين ان تشمل منطقة الثعالبة بالرعاية من حيث الخدمات البلدية والصحية لانها تعيش واقعاً مترديا والمواطن يعاني صعوبات عديدة لابد ان تنبري الجهات المسؤولة لتذليلها.

شبابيك

وثائق ثبوتية

عبد الزهرة المنشداوي

صار المواطن ينفق من دخله جزءاً لايستهان به في سبيل تمشية مصالحه في دوائر الدولة المختلفة ومرد ذلك انه يطالب بتصوير الوثائق الثبوتية

التي يطلق عليها البعض تندرا (الصداميات الاربع)ويعني بها شهادة الجنسية وهوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن و البطاقة التموينية اذ لا عراقية لعراقي من دونها.

ونتيجة لذلك لايمكن للمواطن ان يخطو خطوة واحدة دون تابطها ويمكن تشبيهها ايضا بالارجل الاربع التي تسير عليها معاملة المواطن في ما بين اروقة الدوائر المختلفة . هذه الوثائق صارت مطلوبة جميعها او بعضها من الوزارة وحتى بائع النفط وقنينة الغاز

ونتيجة لكثرة تدوالها استغلها البعض استغلالا تجاريا على حساب المواطن البسيط الذي لا حيلة له ففي دوائر الدولة المختلفةاحتل البعض لهم (اكشاكا) داخل الدوائر الرسمية يمارسون فيها تصوير الوثائق مقابل اسعار يغالى فيها كثيرا ولا خيار للمواطن اذ ان الموظف يحتم على المراجع ان يقوم بتصويرها عند الشخص المعين والا فانها لن تقبل من غيره مما اثار الشكوك بان هناك تعاونا يتم ما بين صاحب اجهزة التصوير والكادر الوظيفي في المؤسسات الحكومية اخذ على عاتقه استنزاف المواطن عن طريق تصوير الوثائق لسبب او من دونه بعضهم يذكر ان اصحاب مكاتب تصوير الوثائق في هذه الدوائر وصل بهم الحال الى تقاضي مبالغ قد تصل الى ثمانية الاف دينار خاصة اذا كان التصوير بالاجهزة الملونة المواطن الان يتمنى على الجهات المعنية ان تسارع الى اصدار هوية تعريفية واحدة تغني عن حمل اربع وثائق مطلوبة منه اينما ذهب وحل لاسيما ان هذه الوثائق لايمكن الاحتفاظ بها مدة طويلة لنوعية الورق المستخدم وفكرة اصدار الهوية الموحدة قديمة لكنها بقيت حبرا على ورق.

> مطلوب من دوائرنا الرسمية الا تسعى الى زيادة ارباح اصحاب المكاتب على حساب المواطنين الذين جلهم من الطبقات الفقيرة فلقد بدى للعديد منهم ان اغلب الطلبات من هذا النوع لامسوغ لها وكل ما يراد منها تبرير دفع مبالغ مالية لاصحاب المكاتب

كذلك مطلوب من دوائرنا الرسمية الا تسعى الى زيادة ارباح اصحاب المكاتب على حساب المواطنين الذين جلهم من الطبقات الفقيرة فلقد بدى للعديد منهم ان اغلب الطلبات من هذا النوع لامسوغ لها وكل ما يراد منها تبرير دفع مبالغ مالية لاصحاب المكاتب الذين يشك الكثيرون بأنهم متواطئون مع العديد من الموظفين والا ما الدواعي التي يفرض فيها الموظف على المواطن تصوير وثائقه من مكتب معين وبعكسه فانه لاياخذ بها؟

المطلوب مراقبة ذلك فالفساد الاداري حين يسد باب له فانه يسعى الى فتح الف باب وباب في سبيل الحصول على المكاسب غير المشروعة و يسوغه بمسوغات من هذا القبيل ما نريده هو ان ينظر الى المواطن كمواطن له الحق في ان يحصل على متطلباته دون ابتزاز بطرق مغلفة وان تسعى الدوائر المعنية الى ايجاد البطاقة التعريفية المناسبة التي تغني عن هذه الاوراق المتعددة والتي اصبحت عبئا على العائلة والتي كل فرد من افرادها يريد ان تكون معه لقضاء مصالحه المتعددة

نعتقد ان اصدار بطاقة شخصية تغني عن مراجعة المختار او المجلس البلدي وبمواصفات لا تجعل منها عرضة للتلف ضرورة ملحة.

رسالة العدد

إلى هيئة النقل الخاص

يعد مرآب سيارات النقل في الباب الشرقي القريب من ساحة الطيران من اهم الاماكن التي ينتقل من خلالها المواطن من والى منطقة سكناه فهو يكاد يربط اغلب ضواحي مدينة بغداد بمركز العاصمة لذلك كان المفترض ان تشدد الرقابة من الجهات المعنية سواء كانت امنية او تنظيمية لتسهيل مهمة المواطن في التنقل والوقوف الى جانبه من عمليات الابتزاز غير المشروعة التي يمارسها اصحاب سيارات الاجرة الذين يفرضون في كل يوم سعراً جديداً على المواطن من دون رقيب او حسيب ومما لاحظناه ان افراد حماية الشرطة الذين اوكلت لهم حراسة الكراج يعاضدون هؤلاء في فرض الاجور العالية ويقفون الى جانب السائق في اي اعتراض يبديه المواطن على ارتفاع الاسعار وهم يتقاضون من جراء ذلك عمولة محددة من اصحاب السيارات او يفرضون مبالغ يتقاضونها من العاملين في الكراج من اصحاب السيارات لذلك نطالب هيئة النقل بملاحظة ذلك ويطلبو من الافراد العاملين في حراسة هذه الاماكن ان يكونوا مع المواطن لا ضده لانهم يمثلون القانون والجهة التي اسندت اليهم هذه المهمة والمطلوب اشاعة النظام والالتزام في هذه الاماكن الحيوية والمهمة والتي تمثل واجهة حضارية من واجهات العاصمة بغداد.

المواطن
اسماعيل زامل عون

شكاوى شكاوى شكاوى شكاوى شكاوى شكاوى شكاوى شكاوى

إلى وزارة الصناعة مع التحية

يشكو بعض موظفي شركة التحدي من ان الوزارة لا تلتزم بقانون مخصصات الايفاد الى المحافظات والتي لا تزال تمنح من يوفدمبلغ مخصصات قدره (١٠)الاف دينار و يتم ايفاد بعضهم مدة تناهز الشهر ومثل هذا المبلغ لايوفر لهم متطلبات الايفاد ولو بالحد الادنى من حيث الطعام والمنام لذلك يطالبون وزارة الصناعة والمعادن بتطبيق القانون الذي يحدد مبلغ ٨٠ الف دينار بدلا من ١٠ الاف.

وزارة التربية وهذه الشكوى

اني المواطنة حياة عبد الامير علي سبق ان عينت بوظيفة مدرسة لغة عربية عام ١٩٩٧ وامضيت خدمتي في القرى والارياف ونتيجة لممارسات النظام البائد حينه اضطررت للاستقالة من الوظيفة عام ١٩٩٩بعد ان ترك زوجي العراق وفر هاربا وتمت اعادتي للوظيفة عام ٢٠٠٥ ولكنني فوجئت بان الراتب الذي حدد لي هو (٢٩١) ديناراً وان مدة امدها عشر سنوات لم تحتسب لي علما بان لي خدمة تناهز (٣٠) سنة وان من لديه نفس مدة خدمتي يتقاضى راتبا اعلى من راتبي لذلك اناشد وزارة التربية بانصافي

حياة عبد الأمير علي
مدرسة/ تربية الرصافة الثانية

رواتب عوائل شهداء الشرطة في نينوى

اكثر من ١٢٠ من عوائل شهداء الشرطة في محافظة نينوى تناشد وزارة الداخلية باعادة صرف رواتب الشهداء التي توقفت مديرية شرطة نينوى عن صرفها الى عوائل الشهداء الذين ضحوا بانفسهم من اجل حماية العراق وشعبه تحت ذريعة وجود اخطاء ادارية وعدم موافقة وزارة الداخلية على صرفها وتعاني هذه العوائل شظف العيش خصوصا ان الرواتب لم تصرف منذ شهر ايلول من عام ٢٠٠٨ وتتساءل بالقول هل هذا جزاء من ضحى بنفسه وترك أيتاما وارامل ليس لهم من مورد سوى الراتب لذلك تلمس الوزارة النظر بشكل سريع وعاجل لايجاد الحل وعدم الاكتفاء بالوعود.

يطلب إعادة النظر براتبه التقاعدي

احلت على التقاعد لاسباب صحية بعد خدمة امدها (٢٣) سنة وكان راتبي حينها)(٥٨) دينارا اضيفت اليه الزيادات فيما بعد وبعد سقوط النظام حدد راتبي التقاعدي بـ(١٥٠) الف دينار وهو مبلغ لايكاد يسد ادنى نفقات متطلبات الحياة اليومية علما ان هناك قانونا قد صدر بحق المتقاعدين وفيه نص يقضي باستثناء المتقاعد لاسباب صحية من نقص في راتبه نص على ان يحتسب الراتب التقاعدي للموظف على اساس نسبة تراكمية مقدارها (٢,٥٪) من معدل الراتب الوظيفي في الخدمة التقاعدية الاخيرة عن كل سنة خدمة تقاعدية في حالات منها اذا كان محالا على التقاعد لاسباب صحية. لذلك اطالب وزارة المالية باعادة النظر فيما احتسب لي من راتب

المتقاعد
محمد ناجي محمد سعيد
رقم الهوية /٣٢٤٩٧٩٠٠٣

يطالبون المالية بمخصصات

نحن عدد من الحاصلين على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسبات ونعمل بصفة مبرمجين في دوائر الدولة الرسمية ندعو وزارة المالية الى شمولنا بمخصصات الخطورة التي منحت للمهندسين اذ ان الخطورة لا يتعرض لها المهندس فقط بل ايضا المبرمج الذي هو في تماس مباشر مع الجهاز ولنا الامل في ان تتفهم الوزارة مطلبنا المشروع.

إضاءة

ركاب الكيا

تعاون المواطن في شتى المجالات يعد مهما في اشاعة الممارسات الحضارية والكشف عن نواحي الخلل لكي يصار الى تعديلها من الجهات الرسمية او من المواطنين انفسهم .الدولة التي يتعاون فيها المواطن لابد لها من ان تؤسس لمجتمع اقل مشاكل يسود فيه التفاهم والتجانس اكثر من غيره

في سيارة النقل الصغيرة المتجهة شرق العاصمة التفت سائقها ليقول بانه سيتقاضى اجرة مقدارها ١٢٥٠ ديناراً بدل الف دينار ويبدو انه استغل عدم وجود سيارات نقل اخرى ليفرض ما يشاء على المواطن بعض الركاب جهر بالاعتراض والاخر التزم الصمت مذعنا لذلك طلبت منه الاكثرية ان يذهب بهم مقابل ما فرضه من اجر

وقبل الخروج من المراب توجه للسيارة احد العاملين في هيئة النقل الخاص ليتحقق عن مقدار الاجرة التي يطالب بها السائق فاجابه راكب كان الاقرب الى نافذة السيارة بانه طلب الاجر المعتاد (١٠٠٠) دينار لكن بعضهم قاطعه ليقول بان السائق فرض زيادة على الاجرة المعتادة لذلك انذر السائق بوجوب التقيد بمقدار الاجرة وبعكسه يضطر الى منعه من دخول المراب ثم توجه باللوم الى الراكب الذي كذب عليه وطالبه بان يكون صادقا والا يساعد الاخرين على ابتزاز المواطنين وانه اي منتسب الهيئة جاء من جانبه لا من جانب السائق وانه بعدم ذكر الحقيقة سيساعد من يحاول الاثراء على حساب الاخرين دون وجه حق. بقية الركاب لامو ذلك الراكب الذي تحجج بأنه يريد الوصول الى بيته مبكرا بانه ما كان له ان يغطي على تجاوز الاخرين وان الجميع لوفعلوا ذلك فان المواطن سيذهب ضحية المبتزين ..فلم يحصل السائق الا على الاجرة المقررة دون زيادة

لذلك المطلوب من المواطن الا يحاول تغطية تجاوزات الاخرين على حقوقه وان يتعاون مع الجميع من اجل نبذ الاخطاء والتجاوزات التي يدفع ثمنها غاليا.

إشارات لابد منها

امية

تفشي ظاهرة الامية بين شرائح الشباب ظاهرة تثير القلق ويتوجب معالجتها من قبل الجهات المعنية خاصة وزارة التربية وغيرها من الدوائر.

انتشار أمني

مع قرب حلول انتخابات مجالس المحافظات انتشرت القوات الامنية من جيش وشرطة من اجل حماية المواطن في منطقته وتسهيل مهمة التصويت هذه القوات بات وجودها يشعر المواطن بان العراق يسارع في خطاه نحو الاستقرار الامني أكثر وأكثر.

شرطة مرور

بعض افراد شرطة المرور يتعامل بعصبية واضحة مع المخالفين من اصحاب السيارات ومن المفترض في شرطي المرور ألا ينساق نحو عاطفته وان يراعي حقوق المواطنة

أسيجة

ما زالت اسيجة الخط السريع لا تجد من يعمل على اعادتها بعد ان تهشمت وخاصة على جسر (محمد القاسم) على الجهات المعنية ان تعمل على اعادتها الى سابق عهدها.

طفولة

لا نعلم ان كانت الجهات المعنية في وزارة الصحة قد وضعت الخطط اللازمة لحث العوائل على ادخال اطفالها من ناهزوا السادسة من العمر للمدارس الابتدائية اذ ان كثير منهم حرم هذه الفرصة.

قبل أن تصبح أرضاً جرداء

أوقفوا عمليات تجريف مشتل الداوودي

كتابة وتصوير: افراح شوقي

مساحات خضر على امتداد بصرك تطالعك لتمنحك الهدوء والسكينة والهواء النقي ،في بعض أرجائها انحنت نسوة بأردية سود يعملن بصمت لجمع خضراوات الأرض (الكرفس والريحان وبقية الخضروات) تمهيداً لبيعها وتحصيل قوت يومهن دون كلال، تلك الأرض الخضراء ستتحول بعد أيام الى أكوام من التراب بجرافات أمانة بغداد لتوزيعها كقطع أراض لمنتسبي مجلس الوزراء ويطرد مستخدموها الى الشارع دون أي تعويض!

الأرض تسمى مشتل الداوودي وتقع بالقرب من تمثال ابي جعفر المنصور وتبلغ مساحتها سبعة دوانم استنجد بنا مستخدمها المزارع (إبراهيم العلوان ابو ثامر)للوقوف على مشكلته التي وجدنا انها تخص كل المارين من تلك المنطقة وكذلك سكنة المناطق المحيطة (الوشاش وحي العربي والمنصور والبيجية والأسكان) لكونها وفرت لهم مكانا جميلا ونافعا بعد ان كانت مرتعا للازبال والحيوانات السائبة والنافقة والمسببة للروائح الكريهة والقصة تبدأ عندما تعاقد ابو ثامر مع الأمانة عام ٢٠٠٠ بمبلغ سنوي مقابل زراعتها وتحويلها الى ارض نافعة لزراعة المحاصيل الرخيصة والسهلة كمصدر للرزق له ولبعض النسوة من سكنة المناطق المجاورة للعمل معه ،علما ان الارض (والكلام مازال لابي ثامر) كما مخطط لها في التخطيط الاساسي لمدينة بغداد ان تكون متنفسا لاهالي المنطقة وتشجيرها بالحدائق والمزروعات وعليه استحصلت موافقات تأهيلها بعد ان كانت ارضاً جرداء وزرعتها بالخضار بجهود مضنية استنفذت كل جهودي وبالمقابل وفرت تلك الارض لي ولعائلتي والعاملات معي من النساء مصدرا شريفا للرزق واستطعت حمايتها من الدخلاء من المتاجرين بالكسب الحرام بعد سقوط النظام وشيوع ظاهرة قيام بعض الجهات ومنظمات المجتمع المدني المزورة بتوزيع قطع الأراضي للمواطنين لقاء مبالغ منخفضة وهي لاتعود لهم ،اضافة الى محاولات استغلالها من قبل المخربين والارهابين في الفترة الماضية لكني حميتها ودافعت عنها لاني اشعر اني انتمي إليها وهي تنتمي لي ،اليوم وببساطة شديدة يزورني وفد من مجلس الوزراء ويخبرني بعزمهم على استملاكها وتوزيعها على منتسبي المجلس كقطع اراض سكنية وتوقف ابو ثامر عن الكلام ليكفكف دمعةً نزلت عنوة ليكمل انا متقاعد بعنوان رئيس ملاحظين لمدة ٣٢عاماً في وزارة الزراعة لكني اسكن بالايجار ولااملك أي قطعة ارض في بلدي ،توليت حماية هذه الارض وزراعتها بجهد كبيرعلى مدى سنوات طوال ازرع واحرث بيدي دون عون من احد حتى غدت هذه الأرض كما ترينها وبعد عشر سنوات لااجني سوى الطرد ،راجعت امانة بغداد لوضع حل لمشكلتي ولكنها لم تعرني اهتماماً لوضعي ورفضت تسلم مبلغ الايجار طلبت منهم تمليكي جزءاً من الأرض او تأجيرها لي لابني فيها بيتاً لعائلتي لكن لم اسمع منهم ما يطيب جرحي ،انا حزين الى ماستؤول اليه الأرض بعد جرفها وتقطيعها وانا شد من خلالكم امين بغداد للنظر بقضيتي وانصافي.

المحررة مع صاحب المشتل